حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٧٩) ٢٠١٥/٠٢/١٥ م | www.al-badeel.org | Issue (179) 15/02/2015

إيران تحتل سورية

حسام ميرو

إيران تحتل سورية، ولم يعد من الممكن التغاضي عن هذه الحقيقة، أو تلطيفها بعبارات سياسية من قبيل أنها تدعم النظام السوري بمستشارين عسكريين، وأنها تمده بالمال والسلاح، فهذه العبارات فقدت معناها السياسي والفعلي، فإيران تقاتل على الأرض، والمعارك الأخيرة في جنوب البلاد تؤكد ذلك، واغتيال شخصية كبيرة قبل أسابيع بغارة إسرائيلية في القنيطرة يؤكد ذلك..

لم يعد «الأسد» هو من يقرر مصير العملية السياسية في سورية، أو سير المعارك، فأولويات طهران هي التي تحرك المقاتلين على الأرض، وهي ترسم الخرائط العسكرية، وهي غير عابئة بوجود حل سياسي في سورية، فمصالحها ووجودها أهم بكثير من مآسي السوريين، أو بهجرتهم ولجوئهم ونزوحهم، وتغيير مصائرهم، فطهران تعتبر أن المعركة في سورية هي معركتها، وهي مرتاحة ضمنياً لحالة التخبط العربي، وغياب استراتيجيات حقيقية لها في سورية.

استراتيجية إيران تقوم على تغيير الوقائع بما يضمن لها نفوذاً يمتد من طهران إلى البحر المتوسط، والتفرد في هذا النفوذ، بالإضافة إلى خطواتها في اليمن التي تجعلها تصل إلى باب المندب، وتهديد أمن الخليج، واستنزافه، تمهيداً لفرض نفوذها على الخليج ودوله، مهما جرّت هذه الاستراتيجية من فوضى على المنطقة، فالفوضى البناءة ليست اختراعاً محتكراً على السياسة الأمريكية، والإيرانيون الذين يخوضون مفاوضات شاقة مع الأمريكان حول ملفهم النووي، تعلموا من الأمريكان كيف يستفيدون من الفوضى، وربما أكثر من الإدارة الأمريكية نفسها.

لقد تحوّل النظام السوري إلى ميليشيا، ولا يمكن التمييز في هذه الميليشيا بين القيادة السياسية وبين ما يسمى «مؤسسة الجيش»، والتي يحاول البعض، حتى اللحظة، أن يقوم بعزلها نظرياً عن النظام السياسي، وعن رموزه، لكن هذا العزل من شأنه أن يعمينا عن حقيقة أن الجيش نفسه بات تابعاً للاستراتيجية الإيرانية، خصوصاً أنه انغمس وأوغل في دماء السوريين، ولم يعد يمتلك أية استقلالية عن منظومة الميليشيا، وبالتالي الراعي الإقليمي لهذه الميليشيا.

نحن أمام لحظة فارقة في النضال السوري، فلم يعد هذا النضال موجهاً فقط تجاه النظام، وإنما هو أمام تحدٍ جديد، يتمثل في مواجهة الاحتلال الإيراني، وهو ما سيتطلب قراءة سياسية مختلفة، بعيداً عن الأوهام والرغبات التي ما زالت تطبع القراءة السياسية لكثير من القوى، وتجعلها تقع في مطب الخفة السياسية في طرحها ورؤاها وحركتها.

إن مقاربة المسألة السورية اليوم لم تعد ممكنة من دون توصيف موقع إيران من هذه المسألة بوصفها قوة احتلال مباشر، وهو ما يعني فعلياً أنه لا حل فعلياً من دون خروج قوة الاحتلال الإيراني، ورفع يدها عن الأرض السورية، وأي قبول بالاحتلال الإيراني من قبل فئة شعبية ما هو من قبيل الوقوف مع المحتل، وتأجيل الحل بين السوريين.

لقد أودى النفوذ الإيراني بالعراق وبوحدته الوطنية، وزاد في تصعيد الطائفية قولاً وفعلاً، وحولها إلى واقع يومي، ومنع الحلول السياسية التي يمكن أن تقرب بين فئات المجتمع، وحوّل الكثير من القوى العراقية إلى ميليشيات طائفية تابعة له، وهي تخضع لأوامر مباشرة من الحرس الثوري الإيراني. وفي لبنان ما زالت طهران تمنع أي تقدم في العملية السياسية، ويعيش لبنان من دون رئيس للجمهورية منذ أكثر من ثمانية أشهر، وكل ذلك في ظل احتكار حزب الله للسلاح، وتهديد الآخرين باستخدامه.

إن مواجهة إيران ومشاريعها التوسعية تحتاج إلى مقاربات وطنية وإقليمية في الوقت ذاته، ففي ظل الواقع الراهن تثبت إيران قدرتها على تغيير الوقائع لمصلحتها، وتغيير خارطة الأوطان المجتمعية والسياسية، وتفتيت مقوماتها الاقتصادية والبشرية، بما يسهل لها عملية تشكيلها من جديد لتكون جزءاً من إمبراطوريتها، وكل ذلك يحتاج إلى تضافر جهود تفوق جهود القوى المحلية على مواجهتها، لا سيما أن طموح إيران بالتمدد وإخضاع الجوار لن يقف عند حدود المشرق العربي.

الأكراد يتفقون على «وحدة جغرافية سياسية» لأراضيهم في دولة فدرالية

عقد ممثلو «حركة المجتمع الديموقراطي» و«المجلس الوطني الكردي» يوم الجمعة الماضي اجتماعاً في مدينة القامشلي، للاتفاق على «المرجعية السياسية» للأكراد، والتنسيق بين «الاتحاد الديموقراطي الكردي» الذي يقوده صالح مسلم و«المجلس الوطني» برئاسة عبدالحكيم بشار الممثل في «الائتلاف الوطني السوري»، المعارض والقريب من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

ويشكّل الاتفاق خطوة في طريق تحقيق الطموحات السياسية للأكراد السوريين، وقد اعتبر المجتمعون أن المناطق الكردية في شمال البلاد وشمالها الشرقي «وحدة جغرافية وسياسية»، ضمن «دولة فيديرالية»، وأن الإدارات الذاتية «نموذج لمستقبل سورية الديموقراطية واللامركزية».

وتبنى المجتمعون رؤية سياسية تقوم على أن «سورية دولة اتحادية تعددية ديموقراطية برلمانية متعددة القوميات، ما يستوجب إعادة بناء الدولة وفق النظام الاتحادي الفيديرالي، واعتبار الأكراد قومية ذات وحدة جغرافية سياسية متكاملة»، إضافة إلى «تعزيز العلاقات الكردستانية» بين الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسورية، و «عقد المؤتمر القومي الكردي».

وتأتي هذه الخطوة إثر تحرير الأكراد مدينة كوباني من قوات تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) بدعم من التحالف الدولي الذي ساندهم عبر الضربات الجوية، وقد أسهم تحرير كوباني في إحداث تقارب كردي– كردي، كما عزز من موقف الكرد السوريين على الساحة السورية، وفي علاقاتهم مع القوى الدولية، حيث يجري تنسيق على أكثر من صعيد بين شخصيات وقوى كردية سورية وبين فرنسا.

وقد شهدت الأعوام التي تلت انطلاق الثورة السورية خلافات كبيرة بين الفصائل الكردية وقوى المعارضة السورية على خلفية مطالب كردية عدة، من بينها تغيير مسمى «الجمهورية العربية السورية» إلى «الجمهورية السورية»، وموقع الكرد في أي دستور جديد بعد سقوط النظام، وقد انسحبت وفود كردية عديدة من اجتماعات للمعارضة السورية على خلفية إصرار الأكراد على مطالبهم السياسية والدستورية.

ونشر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» يوم الجمعة خريطة لـ «كردستان سورية»، قدّمها نوري بريمو ممثل «الحزب الديموقراطي» إلى الاجتماع، تضمنت ربطاً بين أقاليم الإدارات الذاتية الكردية الثلاث من الجزيرة في شمال شرقي سورية وقرب كردستان العراق الى عين العرب (كوباني) وعفرين في شمال سورية قرب حدود تركيا، بالتزامن مع مطالب بتوفير «ممر آمن» بين الجزيرة وعين العرب، وبدء الأكراد بحفر خنادق أشبه بالحدود حول مدينة عين العرب (كوباني)، والدعوة إلى إقامة قاعدة لـ «البيشمركة» فيها.

اليمن نحو الحرب الأهلية والدول تسحب دبلوماسييها

قال الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون يوم الخميس الماضي إن اليمن «ينهار أمام أعيننا» وينزلق إلى هاوية الحرب الأهلية.

وتبدو العملية السياسية في اليمن في حالة انهيار، خصوصاً أن المسألة اليمنية قد أصبحت، كغيرها من قضايا المنطقة، مجالاً للصراع الإقليمي، حيث تدعم إيران الحوثيين الذين انقلبوا على العملية السياسية، في عملية قضم واستيلاء على المدن اليمنية، ومحاولة السيطرة على الجيش.

وبدأت الكثير من الدول الغربية والعربية عملية إخلاء لرعاياها من اليمن، وهو ما يعكس حالة قلق تلك الدول من انزلاق اليمن إلى مواجهات مسلحة بين الحوثيين والقبائل اليمنية، وحدوث حالة فراغ سياسي كبير.

وقامت المملكة العربية السعودية بإجلاء موظفيها الدبلوماسيين من اليمن في تحرك يبرز موقف واضح للملكة تجاه الخطوات الانقلابية للحوثيين.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية يوم الجمعة إلى مسؤول في وزارة الخارجية قوله إن الرياض علقت كل أعمال سفارتها في اليمن، وأجلت موظفيها «نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية» هناك.

وقالت ألمانيا وإيطاليا أيضا يوم الجمعة إنهما أغلقتا سفارتيهما في اليمن في أعقاب تحركات مماثلة من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، بعدما عزز الحوثيون قبضتهم على السلطة في أعقاب سيطرتهم على العاصمة في سبتمبر/ أيلول الماضي.

وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية إن برلين أغلقت بعثتها في اليمن يوم الخميس، وأن الموظفين غادروا يوم الجمعة.

وقالت "خلال الأسابيع المنصرمة سيطر الحوثيون على السلطة، وهذا وضع خطير بشكل غير مقبول لنا، وقد يكون له تداعيات على المنطقة. الوضع مقلق للغاية لنا في أوروبا."

وأعلنت إيطاليا أيضا يوم الجمعة أنها أغلقت سفارتها معللة ذلك بانهيار الوضع الأمني. وقالت وزارة الخارجية في روما إنها ستسحب سفيرها وموظفيها.

وقال جوليان هارنيس ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في اليمن إنه قلق بشأن "أزمة اقتصادية تلوح في أفق البلاد."

وقال خلال مؤتمر صحفي "يتلقى اليمن الكثير من المساعدات المباشرة للحكومة من دول في المنطقة ودول الخليج والسعودية."

وتابع قوله "نحن قلقون للغاية خشية أن تؤدي التغيرات السياسية والأزمة السياسية إلى تقليص احتمال تلقي هذه المساعدات."

وكثف المتشددون المرتبطون بتنظيم القاعدة هجماتهم على المقاتلين الحوثيين، واستمرت المفاوضات بشأن حل سياسي التي تدعمها الأمم المتحدة في صنعاء يوم الجمعة. وقال شهود إن آلاف اليمنيين احتشدوا بعد الصلاة في المدن التي يغلب على سكانها السنة مثل تعز وإب والبيضاء والحديدة للتنديد باستيلاء الحوثيين على السلطة.

وتتهم السعودية ودول أخرى في مجلس التعاون الخليجي الحوثيين بشن انقلاب بعد أن أعلنوا حل البرلمان وتشكيل حكومة جديدة الأسبوع الماضي.

ويعيش اليمن حالة من الفراغ السياسي منذ استقال الرئيس ورئيس الوزراء الشهر الماضي بعد أن سيطر الحوثيون على القصر الرئاسي، كما توجد خشية كبيرة من انهيار قيمة الريال اليمني بشكل كبير، مما سينعكس سلباً على الأوضاع المعيشية، وهي أصلاً في حالة متردية.

تراجع تنظيم« الدولة الإسلامية» في ريف حلب بين الواقع والإشاعة

مدينة عزاز - ريف حلب الدّولة الإسلاميّة في العراق والشام

■ عصام عطا الله

قوات الحماية الكردية وفصائل الجيش الحر تحرر منبج وجرابلس من سيطرة تنظيم الدولة ،وتتوجه لفرض حصار على مدينة الباب، وحالة هلع وذعر في صفوف التنظيم، وأنباء عن انشقاقات واقتتال داخل صفوفه، شائعة انتشرت بين عدد من السوريين من دون أن يكون لها أدنى مصداقية على أرض الواقع.

ومن جانب آخر سرت مثيلتها في مناطق سيطرة التنظيم عن توزيع التنظيم الحلويات على المواطنين لنجاحه بنصب كمين محكم ضد قوات الحماية الكردية والفصائل الثورية، ومقتل المئات، مما مكنه من التوجه لـ)عين الإسلام(وتحريرها كاملة، شائعة ليس لها مرتكز على أرض الواقع كسابقتها.

غير أنّ المؤكد على أرض الواقع تكبد التنظيم خسائر بشرية ومادية فادحة في عين العرب من دون أن يتمكن من مواصلة المعركة، بعد تحولها لمعركة استنزاف، نجح التحالف الدولي خلالها بمشاركة القوات على الأرض بكسر عظم التنظيم، ولا سيما أنّ قتلا التنظيم الأوائل من قوات النخبة. يقول أبو خالد قيادي في الجيش الحر في حلب: "اضطر التنظيم للانسحاب بعد أن أدرك عبثية المعركة إذ لم يعد بإمكانه السيطرة على المدينة، وإمدادها بالمقاتلين لأسباب عدة، منها قطع طيران التحالف لخطوط الإمداد، ورفض عدد من المقاتلين التوجه إلى عين العرب، فآثر التنظيم الانسحاب"، ولم يكن قرار الانسحاب سهلاً، إذ وعد التنظيم سابقاً مؤيديه بأن السيطرة على عين العرب مسألة أيام، قبل أن يصبح الحديث عن كسر عظم للتحالف، ولجأ التنظيم للشائعات كسلاح فعال للتعمية على هزيمته في عين العرب، وبدأ ينشر إشاعات عن تجهيزات وقوات نخبة ستتمكن من التسلل لعين العرب وتعلن تحريرها.

يقول المدرس أبو فارس من ريف حلب الشرقي: "تشهد مناطق التنظيم توتراً ملحوظاً بسبب معركة عين العرب، فلا أحد يجرؤ التبسم والحديث عن حصول انكسار أو هزيمة في عين العرب"، فسياسة تكميم الأفواه بالرعب إحدى وسائل التنظيم للتعمية على انكساره، ومن هنا يفهم خطاب التنظيم الرسمي عن انسحاب تكتيكي الهدف منه إعادة ترتيب الصف الداخلي، يقول أبو عدنان من التنظيم: «معركة عين الإسلام لا تختلف عن معركة أحد، فهناك اجتمع المشركون وهنا اجتمع التحالف الصليبي، ولم يستطع التحالف كسر شوكة المجاهدين ،فخسائره البشرية فاقت خسائرنا، وخسائرهم المادية مئات أضعاف خسائرنا ،فضلاً عن تدمير التحالف للمدينة، « فالتنظيم يحاول رفع معنويات مؤيديه بالتأكيد على أنّ معركة عين العرب جولة في إطار حرب طويلة.

ومن جانب آخر بالغت القوات الكردية والفصائل الثورية في تصوير حجم الانتصارات، فتحدثوا عن توجههم لتحرير الرقة وجرابلس ومنبج، وذلك طبعاً بعد تحرير ريف عين العرب كاملاً، يقول محمود عنصر في الجيش الحر سابقاً: " يعتقدون أنّ مقاتلي التنظيم في حالة انهيار معنوي، وأنّ مسألة طرده أمراً يسيراً، لكن الواقع غير ذلك، فمن يعرف عقيدة التنظيم القتالية يعرف خطأ هذا التحليل"، فالواقع يشير إلى تراجع المعنويات دون انهيارها، كما أنّ المعارك الأخيرة لعبت دوراً بوقف تضخم التنظيم بشرياً، فلم يعد التنظيم قوة لا تقهر، وأصبح المنتسب الجديد يتردد كثيراً قبل الانتساب، لكن ذلك شجع بالوقت نفسه شريحة معينة على الانتساب للتنظيم، وليس أدل على ذلك من قبض الحرس الحدود التركي على عدد جديد من المتطوعين الأجانب.

الواقع الميداني على الأرض يشير إلى انسحاب تنظيم الدولة من المناطق الكردية باتجاه القرى والمناطق العربية، وقيام التنظيم باعتقال أعداد من المواطنين الكرد، مما دفع الأهالي للنزوح من قراهم، وبلداتهم خوفاً من عملية تطهير عرقي قد تقوم بها قوات الحماية الكردية، ويعزف التنظيم حالياً على هذا الوتر، يقول المدرس أبو علي من جرابلس: «ينشر التنظيم شائعات بين الأهالي عن نية قوات الحماية الكردية تدمير المناطق العربية، ونهب الخيرات، وحرق الزرع رداً على تعاطف الشارع العربي مع الدولة الإسلامية، ولا يعبر التنظيم عن ذلك صراحة حتى لا يتناقض مع خطابه العقائدي"، فالتنظيم يهدف إلى حرف الصراع عن وجهته، وتحويله إلى صراع عربي كردي، بهدف تأمين الحاضنة الشعبية في المحيط العربي، ورفد التنظيم بمقاتلين جدد، ويخشى الأهالي من نجاح التنظيم في مسعاه.

وتراجع تنظيم الدولة وتمركزه لحدود المناطق العربية يلعب دوراً كبيراً في انتشار هذه الشائعات، وربما تصديقها، فاقتراب الاشتباكات يجعل العرب أمام خيارات صعبة، ولا سيما أنّ عدداً من أبناء هذا القرى انضم للتنظيم وقاتل معه بحكم سلطة الأمر الواقع، يقول حسن نازح من الشيوخ في منبج: "من المؤكد أنّ قوات الحماية الكردية لن تميز ولا سيما في البداية بين المؤيد والمعارض للتنظيم رغم التطمينات التي اصدرتها بأن الجيش الحر هو منس يكون له اليد العليا في هذه المناطق ولن تبق قوة عسكرية في المدن، ولكن الخوف على الحياة ومن الحرب ساهم في نزوح آلاف العرب من قراهم"، فمهمة القوات الكردية والفصائل الثورية ليست سهلة، فالتنظيم بارع في الحرب النفسية والإعلامية.

يؤكد المراقبون للوضع الميداني أنّه يستحيل في إطار الظروف الحالية تمكن التنظيم من إعادة محاولة السيطرة على عين العرب، فذلك ضرب من العبث في ظل موازين القوى العسكرية، كما يستحيل أيضاً إمكانية تمدد قوات الحماية والفصائل نحو المدن العربية)منبج، جرابلس(، وستعود الحدود بين الطرفين لما كانت عليه قبل شهور. يقول الناشط أبو محمد الحلبي: «سيكون نهر الفرات حداً فاصلاً بين الطرفين، ستقف القوات المشتركة عند جسر قره قوزاق الذي كان من الجهة الشرقية تحت سيطرتهم سابقاً، فهناك أسباب موضوعيّة تحول دون التمدد لما بعد النهر" ، ويرجع المراقبون عودة الحدود لما كانت عليه لأسباب كثيرة منها: عدم امتلاك قوات الحماية الشعبية والفصائل الثورية القوة العسكرية البشرية القادرة على مسك الأرض، فتشكو هذه القوات من نقص المقاتلين مقارنة بما يمتلكه التنظيم، كما أنّ الاعتبارات العرقية تحول دون تأمين حاضنة للقوات الكردية، فالمناطق العربية تخشى المجهول الذي سيحل بهما إن دخلت قوات الحماية بلداتهم، ولاسيما أن الجيش في أضعف قوته في حلب وريفها عموماً، وهنا يبرز نجاح التنظيم بحرب الشائعات، كما أنّ قوات الحماية والفصائل لن تتمكن من دخول المدن العربية إلا بغطاء جوي لطيران التحالف، مما يعني تدمير المدن العربية قبل انسحاب التنظيم كما حصل بعين العرب.

ويؤكد الواقع أنّ توزع القوى على الأرض بدأ يعود لما كان عليه قبل شهور، وأنّ المنطقة ، في المدى المنظور، ستبقى في إطار هذه الحدود بانتظار الحل الشامل، فالواقع يشير لاستحالة تعاون العرب فعلياً وعلى نطاق واسع مع أية قوة ضد تنظيم الدولة، رغم المظالم، في ظل غياب أفق حل شامل ينص صراحة على التخلص من الأسد.

الثورة في غياب النقد والنقد الذاتي

فيكتوريوس بيان شمس

تفرّدت النظرية الماركسية عن غيرها من النظريات، عندما اعتبرت أن عملية النقد والنقد الذاتي، واحدة من أهم الأسس التي تدعمها ولا تقوم إلا بها، وممارستها شرط أساسي من شروط ضمان صحة استمرارها.

أخذت الكثير من الأيديولوجيات الأخرى بهذه القاعدة الماركسية، وعملت في ضوئها، مع أنّها كانت نتاج فكر آخر مختلف، دون تثبيتها كواحدة من أركانها وثوابتها الأيديولوجية. فعملية النقد والنقد الذاتي تعني مراجعة المواقف والممارسات لتدقيقها، والاستفادة من الأخطاء في عملية تجاوزها.

لعلّ من ينظر إلى أصحاب النظرية قبل غيرهم، أي الأحزاب الشيوعية، وبالتحديد الموجودة في العالم العربي، سيكتشف على الفور أنّها آخر من عمل بهذه الثابتة. عدم عملها بها مسألة جدلية، أوصلتها إلى ما وصلت إليه اليوم في الابتعاد عن آمال وهموم شعوبها (لا يجوز التعميم)، والوقوع بالأخطاء التي يصعب إصلاحها، لتستعديهم باقترابها أكثر من أن تكون في موقع خادم السلطان.

والمسألة لا تتعلّق بتطبيق هذا القانون بالتحديد من عدمه، المسألة في أساسها تكمن في إشكالية فهم النظرية برمّتها، لأن المدقّق بالاستناد إلى نفس القانون (النقد والنقد الذاتي) سيكتشف أن النظرية كانت دائماً في مكان والممارسة في مكان آخر، ليس منذ الثورات التي تعتبر الكاشف الأكثر وضوحاً لذلك، بل منذ إشراك هذه الأحزاب بتنفيعات من هنا وهناك من قبل الأنظمة التي استطاعت توريط وترويض، بالترغيب حيناً، وبالترهيب حيناً آخر، أغلب قوى المجتمع يميناً ويساراً، على ما تحمله مصطلحات "يمين" و"يسار" في هذه البنى الاجتماعية من التباس وعدم دقّة.

بالمقابل، إذا كان غياب عملية النقد والنقد الذاتي قد شوّه الواقع السياسي الذي تساوت و تماهت كل القوى السياسية فيه بالسلطة، فإن الثورة تعبير عن تاريخ سياسي جديد، منه يجب الانطلاق في تقييم الواقع لتقويمه. والثورة سيرورة معقدة، ومخاض صعب، يصقل الوعي بتجربة النظرية في حقل الممارسة العملية. هكذا تظهر قوى وتأفُل أخرى ليتبلور الجديد: هل تسير الثورة السورية بهذا الاتّجاه؟.

تعمل كل القوى الفاعلة في الأزمة السورية لمنع وصولها وتشتيت قواها بأدوات متعدّدة، ضارية، أنظمة ومنظّمات أوجدت لتشلّ المجتمع فيما تعمل على خط موازي، لكن متزامن، على تشتيت الوعي وتزييفه في صراع بين خيار شعبي حر، انفجر في ثورة، ومصالح لا تتحقّق إلا بفرض، وبإعادة إنتاج الظلم والظلام في آن.

هل بإمكان الثورة السورية ممارسة النقد والنقد الذاتي لمعرفة أين أخطأت وتعثّرت، وأين أصابت؟. المسألة أشبه بالولادة المتعسّرة، فأكثر من أربعة عقود من التجهيل والتخدير وتغييب الوعي، تتراكب في تجربة مازالت في طور الاختبار، تحاول هدم القديم لبناء الجديد بأثمان إنسانية غير مسبوقة، على الأقل في التاريخ الحديث.

في الإجابة: نعم، ولا!

نعم: لأن فئة واسعة من الشعب السوري –كما غيره في العالم العربي– انبنى وعيها وهي تخوض صراعها في ثورة شعبية على نظام، هو العنوان الأبرز لتعميم الجهل والفقر، والذي بسقوطه، يسقط وهمه بالقدرة على استمرار سيطرته على المجتمع وإخضاعه، والتي عمل طيلة عقود لضمانها، لتبدأ مرحلة جديدة من دونه، مجرد القدرة على إدراك حتمية مجيئها، تعتبر دليلاً على فشل النظام وعدم نجاحه، وحقيقة موته.

لا: لأن الثورة لم تستطع إلى الآن بناء قواها السياسية الواضحة المعالم، والتي تستطيع التعبير عن طموحات المجتمع الثائر، لتبلورها في برنامج عمل، أو مشروع سياسي واضح، فاقتصرت المسألة على وجود مناخ ثوري واع ضرورة التغيير، ربّما يستطيع في هذه السيرورة خلق بدائله التنظيمية، رغم كل العوائق والعراقيل التي يعمل العالم أجمع على وضعها في طريقه.

من جهة ثانية، تغيب ثقافة النقد والنقد الذاتي عن ممارسات النظام وحلفائه أيضاً، ليس منذ بدء الثورة التي يعتبر تغييب هذه الضرورة فيها واحدة من التعبيرات الأكثر وضوحاً عن المأزق الذي أوصل المجتمع إليه، بل منذ وصوله للسلطة: ألّم ترفع حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ العام 1962 بعد أقل من شهر على انطلاق الثورة، والتي لم تكن حتى ذلك الوقت سوى انتفاضة موضعية محدودة ومحصورة في جنوب البلاد؟. رفع حالة الطوارئ التي كان لفرضها تبرير وحيد "مسألة الصراع مع اسرائيل"، وهو التبرير الذي استخدم للحفاظ على ديمومة السيطرة على السلطة، يعني أن النظام مرتاح لسيرورة هذا الصراع مع العدو، وأنّه ليس خائفاً من الموجة الثورية التي بدأت تجتاح العالم العربي انطلاقاً من تونس، لكن الممارسات التي أعقبت هذا الإجراء كانت أسوأ من سابقاتها أثناء العمل به، والشيء الوحيد الذي استجد فيها، هو التعامل بشكل مباشر مع شريحة واسعة من الشعب السوري على أنّهم عملاء متآمرون على النظام الحاكم في بلادهم. أي أنّ الحكم بقانون الطوارئ كان يفترض تآمر الشعب، وبعد إلغائه عاد ليتعامل مع الشعب السوري، أيضاً على أنّه متآمر. ناهيك عن قضايا كبرى لم يأخذها النظام ومثقّفوه بعين الاعتبار، كتحالفه مع قوى طائفية استعان بها لتثبيت سلطته، في حين يقدّم نفسه كنظام علماني يعتنق العروبة.

لم يعترف النظام وحلفائه بأي خطأ ارتكبوه منذ بدء الثورة عليهم، بل أن التطرّف يصل إلى ذروته عندما يبرّرون ارتكاباتهم بخطاب إعلامي موجّه للخارج، وليس للداخل الذي يعملون على إنهاء مطالبه بإنهائه، وما انتقادهم لقوى الثورة وتلفيق التهم لها كيفما اتّفق بانتقاد، لأن شرط النقد العلمي، أن يكون مقروناً بالنقد الذاتي.

قد تفهم أسباب غياب النقد والنقد الذاتي في ممارسات أطراف الصراع الدائر في سوريا اليوم، والتي تعتبر نموذجاً عن حالة عربية عامّة، وصل فيها التصادم بين أطرافها إلى أقصى درجاته، لكنها لا تبرّر تحت أي ظرف، ولا يشفع للثورة فيها، أنها تجربة مازالت مستمرّة، وأن المآخذ عليها كبيرة، لكنها لا ترقى بحال من الأحوال لحجم جسامة ارتكابات النظام التاريخية، التي لم تكن الثورة بأخطائها قبل صوابها، سوى نتاج هذا التاريخ المأساوي المأزوم.

مآلات الحرب البرية على «داعش»

موسى القلاب*

ينوي العراق تجهيز واعداد وتسليح وتدريب اثني عشر لواءً من أجل هزيمة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق، بعد تحرير الموصل والأنبار ومناطق أخرى من قبضة داعش، بدعم جوي مكثّف من قبل طيران التحالف الدولي والعربي. لكن انشاء الحرس الوطني ما زال بعيداً عن الواقع، وهو مثار جدل بين النواب العراقيين في مجلس النواب، فكيف بين السياسيين من مختلف الكتل والطوائف والاحزاب؟

في حين يعمل الرئيس الأمريكي باراك أوباما جاهداً للحصول على موافقة الكونغرس الامريكي لاستمرار الحرب على التنظيم لمدة ثلاث سنوات قادمة. ما يوحي للمقاتلين في صفوف داعش داخل العراق وسوريا، والقادمين من الخارج، بأن عمر التنظيم طويل، وهذا ما يعزز صمودهم في الداخل، وسرعة قدوم الراغبين بالقتال من الخارج.

أما النظام السوري فيحاول قطع الطريق على أية قوات برية عربية أو دولية مهما كان حجمها أو تسليحها أن تقاتل تنظيم داعش على الأرض السورية، خصوصاً في الرقة عاصمة داعش في سوريا، ودير الزور وغيرها من المدن والبلدات والقرى، بدون موافقة النظام السوري ومشاركة القوات النظامية السورية.

يبدو ان النظام السوري يبحث عن آلية دولية لتثبيت ما تبقى لديه من شرعية، أو استحداث شرعية جديدة من خلال المشاركة البرية مع تحالف دولي للحرب على داعش في المناطق السورية الحدودية المترامية الأطراف من جهتي الشرق والشمال الشرقي. رغم أن الجيش السوري عجز حتى الآن عن دحر قوات المعارضة السورية المسلحة في منطقتي حوران والجولان، لمنعها من الوصول الى الضواحي الجنوبية للعاصمة دمشق، وتراجع كذلك في جبهتي حلب وأدلب.

ما زالت حالة الغموض تخيم على عملية التنسيق والتعاون ووحدة القيادة الميدانية للرباعي المتحالف (الجيش العراقي والحشد الشعبي وقوات البشمركة الكردستانية وابناء العشائر في المحافظات السنية الستة)، إذْ لكل أجندته ونواياه الخاصة به، ورفض القتال تحت قيادة أي طرف من الأطراف الأخرى.

تركز الولايات المتحدة وحلفائها على الحرب البرية في العراق، من منطلق أن لها شركاء على الأرض في العراق، بينما ليس لها شركاء على الأرض في سوريا. ففي العراق توجد حكومة عراقية وقوات مقاتلة رغم انها غير موحدة، بينما من وجهة نظر التحالف الدولي، لا يوجد في سوريا حكومة وجيش متماسك، بل نظام يكرس قدراته على ضرب المعارضة وليس على ضرب الارهاب. أما تعداد وتسليح وتدريب الجيش الحر في تركيا، فتلك قصة أخرى تُعرف بدايتها، ولا تُعرف نهايتها. فهل سيقاتل الجيش الحر الواهن حتى اليوم، الارهاب أم الجيش النظامي السوري؟ إذْ ان الأولويات مغيبة وغير معروفة الى حدٍ كبير، بعد أن تكون عناصر الجيش الحر والمعارضة المعتدلة جاهزة للقتال على الأرض.

أما الإمدادات اللوجستية لتنظيم داعش عبر الحدود الدولية البرية، فتلك قصة ليست أقل غموضاً من قصة دحره وهزيمته من قبل الألوية البرية العراقية المنوي زجها في المعركة البرية المقبلة. يدرك الكثير من المراقبين أن الحدود المفتوحة مع تركيا، وغير المسيطر عليها محلياً أو اقليمياً أو دولياً، تعد أهم مسارح الامداد اللوجستي بالسلاح والذخائر والمؤن والمواد الطبية للتنظيم. كما أنه معلوم أن تجار السوق السوداء، ومافيات اقتصاد الحرب وشركائهم من المتنفذين في السلطات الحكومية وعملاء الاستخبارات، ينشطون ليلاً ونهاراً من اجل جني الملايين من الدولارات من وراء الصراعات المسلحة.

في هذا السياق صدرت اتهامات مبطنة من مصادر عراقية، أن هناك متنفذين في العراق يعقدون الصفقات ويزودون داعش بها، مقابل أرباح مالية مجزية. وثمة اشاعات غير مؤكدة انتشرت وتقول أن امدادات جوية غامضة، تهبط بالمظلات على قوات داعش المقاتلة على الأرض، وتساهم في تعزيز صمودها. جديرٌ بالذكر أن مسؤولين عراقيين التقوا مؤخراً مع مسؤولين أردنيين، من أجل تنسيق عمليات ضبط الحدود ومنع مرور الامدادات اللوجستية من مناطق أخرى، الى تنظيم داعش. تشير معالم هذا الخبر، أن الحدود الاردنية والسعودية والعراقية والسورية، هي مناطق تهريب دولية معروفة منذ عقود من الزمن، وانها اليوم في أوج ازدهارها وذروتها. فكيف يمكن تجفيف موارد داعش البشرية والمادية، من جهتي الجنوب والشمال، وربما من جهة الشرق عبر ايران؟

نعود الى استراتيجية وخطط استخدام الألوية العراقية التي يجري اعدادها وتسليحها وتدريبها، من أجل الهجوم البري، على تنظيم داعش في العراق، حيث لم يُعلن حتى الآن عن أولوية القواطع والاهداف المراد تحريرها. هنالك اشارات خافتة بأن الهدف الاستراتيجي سيكون تحرير مدينة الموصل، عاصمة داعش في العراق. لكن حظ مدينة الموصل لن يكون افضل من حظ عين العرب كوباني التي تم تدميرها بالكامل ولم تعد قابلة للسكن من جديد. إذْ يتوقع أن يجري تدمير المدينة من قبل الطرفين المتحاربين، ليس فقط بالذخائر بعيدة المدى، بل بالمتفجرات المزروعة بداخلها.

هذا الوضع المحتمل يعزز البديل الآخر، وهو تحرير الأنبار أولاً، بما في ذلك مدنها الرئيسية. لكن التضاريس المفتوحة في منطقة الأنبار وعمق الحاضنة الشعبية المؤازرة للتنظيم، قد تجعل من هذه المنطقة متاهة عسكرية، تبتلع معظم الألوية العراقية المقاتلة. فمن يضمن عدم انشقاق بعضها والتحاقه بداعش، ومن يضمن استسلام بعضها للعشائر المقاتلة سواءً الموالية أو المعادية لداعش؟

يبدو بوضوح ان مآلات الحرب البرية ضد داعش غامضة وغير واضحة المعالم. فخيوط المعركة الفاصلة مع داعش، متشابكة لدرجة يصعب فهمها أو حلها في مثل هذه الظروف. حيث أن إقليم داعش العراقي مفتوح على إقليم داعش السوري، وهناك دعم قتالي مباشر ومتبادل بينهما، فضلاً عن المسرح السوري سيكون هو العمق الاستراتيجي والتكتيكي لتنظيم داعش، في غياب الحرب البرية على التنظيم داخل سوريا. صحيح أن الجهد الجوي الدولي ينشط على كلا المسرحين السوري والعراقي، لكن عندما تبدأ المعركة البرية الفاصلة ضد داعش في العراق، فإن هذا الموقف التعبوي يتطلب مضاعفة الجهد الجوي فوق العراق لدعم واسناد الجيش العراقي. لكنه بنفس الوقت سيكون على حساب الجهد الجوي فوق سوريا.

إذاً فالمسرح السوري سيكون عامل الخلل الرئيس في افشال الحرب البرية ضد داعش في العراق.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث

في العلمانية عند فرح أنطون

■ حكم عاقل

منذ العام 1870، توافد على مصر مثقفون، سوريون ولبنانيون، كان معظمهم من المسيحيين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس التبشيرية الفرنسية والأميركية، مما مكنهم من الاطلاع على الثقافة الغربية الحديثة. وسرعان ما أسسوا الصحف المختلفة، وحوت مقالاتهم فيها، موضوعات في العلوم المدنية، كالطب والتاريخ والجغرافيا، وأخرى في الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى الفلسفة والاجتماع، ونادوا عموما بسيطرة النزعة العلمانية التي استمدوا مفاهيمهم عنها من أوروبا القرن الثامن عشر.

هجر فرح أنطون (1874–1922م) طرابلس / لبنان، ليلوذ بالقاهرة في العام 1897 هربا من الاضطهاد العثماني. ومعجبا بعقلانية ابن رشد، ومتأثرا بأعمال اللغوي والمؤرخ الفرنسي أرنست رينان، أكمل مشواره ليصدر مجلة «الجامعة» ويرأس تحرير مجلات أخرى، ويكون له الفضل في صدور «مجلة السيدات» التي أشرفت عليها أخته روز أنطون.

وربما لخص أنطون هدفه الفكري العام، في الإهداء الذي سجله على كتابه «ابن رشد وفلسفته»، والذي وجهه إلى النبت الجديد في المشرق فقصد به : ((العقلاء من كل ملة وكل دين في الشرق الذين عرفوا مضار مزج الدنيا بالدين في عصر كهذا العصر فصاروا يطلبون وضع أديانهم جانبا في مكان مقدّس محترم ليتمكنوا من الاتحاد اتحادا حقيقيا ومجاراة تيار التمدن الأوروبي الجديد لمزاحمة أهله وإلا جرفهم جميعا وجعلهم مسخرين لغيرهم)).

حاول فرح انطون توظيف ابن رشد، كمصدر لفكر إسلامي متنور، ورأى أن المشروع الرشدي، في التوفيق بين الفلسفة والدين، قد أعاد النظر في الأولوية التقليدية للدين على العلم، ليترك الباب واسعا كي يستعيد العلم/الفلسفة وضعه الاعتباري بالقياس إلى الدين. وكانت دراسته عن ابن رشد في مجلته «الجامعة» عن «فلسفة ابن رشد»، سببا في احتدام نقاش فريد من نوعه في ذلك العصر، بينه وبين الإمام محمد عبده. وهنا كانت المجابهة الفكرية بين بواكير فكر علماني عربي وبين فكر ديني إصلاحي مستنير، الأمر الذي يعكس تاريخيا حال الحراك الفكري المتقدم في تلك المرحلة.

في تلك الحوارية يستخدم فرح أنطون مسلمات عصر التنوير الأوروبية، ويركز على أوليات الليبرالية في السياسة، فهو يدافع عن الحكم المدني، والتسامح والضمير الذي تعنيه التجربة، ثم السعادة كغاية لكل أعمالنا، وهو يستعمل هذه المفاهيم في إطار الاعتقاد بحتمية التقدم. إلا أن المناقشات قد ولدت كثيراً من الحدة، وقطعت العلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين أنطون وعبده، كما قطعت العلاقات بين فرح أنطون ورشيد رضا. الأخير الذي كان رفيق رحلته من لبنان إلى مصر، فتحول ما بينهما من ود إلى عداوة، حيث بدا للأخير أن أفكار أنطون قد طعنت معتقدات محمد عبده في الصميم

أراد محمد عبده أن يمارس المسلمون دينهم بشكل يتوافق مع الحداثة ويتماشى مع متطلبات العصر، لكنه وبالرغم من تفضيله الإصلاح على الثورة وتركه للسياسة، بقي متأثرا بفكرة الجامعة الإسلامية التي ألحّ عليها أستاذه جمال الدين الأفغاني، وإن بدا متحمسا للحداثة، فلم يذهب إلى حد الاعتقاد بضرورة فصل الدين عن الدولة. وقد عمد عبده إلى تأويل آيات القرآن لتتوافق مع العلم الحديث، لاسيما في أصل الإنسان. وبتزعمه لمنصب الإفتاء، تمكن من القيام باجتهادات فقهية أنتجت فتاوى مثيرة للجدل في حينه، كجواز إيداع الأموال في البنوك، وأخذ الفائدة عليها، وحلية ذبائح المسيحيين، وجواز ارتداء ملابسهم وغيرها.

بالمقابل كان هم فرح أنطون، وضع أسس لدولة علمانية يشترك مواطنوها من كافة الأديان والطوائف بالمساواة والحقوق. وحاول التميز بين الجوهري والعرضي في الدين والفصل بينهما. فالجوهري هو مجموعة المبادئ، والعرضي مجموعة الشرائع العامة والخاصة على حد سواء. فإذا تفحصنا مجموعة المبادئ، وجدنا أنها واحدة في جميع الأديان: فمسألة التثليث ليست إلا «مسألة شعرية مجازية»، وليس المسيح ابن الله بسبب طبيعة خاصة به، بل لأنه حاز بمقدار أكبر على «روح الله» الذي هو فينا جميعاً، والذي يجعل منا كلنا، بمعنى من المعاني، «أبناء الله». و إذا تفحصنا مجموعة الشرائع لوجدنا أن غايتها الوحيدة إنما هي حث الناس على الفضيلة. فالثابت فيها هو إذاً المبدأ الخلقي الكامن وراءها، ويجب تأويلها بطريقة تسمح لها بالقيام بوظيفتها. هكذا تؤول جميع الأديان إلى دين واحد، يعلم بعض المبادئ العامة. أما الشرائع الدينية فلا تحوز قيمتها في ذاتها بل ما هي إلا وسائل لغاية. فالطبيعة البشرية واحدة في نظر جميع الأديان، ومن هنا تأكيده على الوحدة في الحقوق والواجبات البشرية، والتي تشمل حتى من لا دين لهم.

هذه العلمانية لا تكتمل عند أنطون دون مبدأ، لا يقل أهمية عما ذكرناه، وهو الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية. وتبرير ذلك، اختلاف غاية السلطتين لدرجة التناقض، فالدين يبتغي العبادة والفضيلة وفقاً للكتب المنزلة؛ ولما كان كل دين يدّعي الحقيقة لنفسه ويطلب من الناس أن يسلكوا سبيله لبلوغ الخلاص، وكان من الطبيعي أنه إذا حازت السلطات الدينية سلطة سياسية، أن تضطهد الذين يخالفونها وبالأخص المفكرين. أما غاية السياسة، فهي صيانة الحرية البشرية في حدود الدستور. إن المجتمع الصالح يقوم على مساواة مطلقة بين جميع أبناء الأمة، تتعدى الفروق في الأديان. والسلطات الدينية حين تشترع للآخرة، فإن سلطتها تتعارض وغاية الحكومة التي إنما تشترع لهذا العالم الدنيوي. والسلطات الدينية ضعيفة بطبيعتها، لأنها تحت رحمة مشاعر الجمهور، وينعكس هذا الضعف على المجتمع أيضا، طالما تلح على ما يفرق بين الناس. فالجمع بين الدين والسياسة، يضعف حتى الدين نفسه، إذ ينزله إلى حلبة السياسة ويعرضه لجميع أخطار الحياة السياسية. كما أن الطامة الكبرى تتمثل في أن الحكومات الدينية تؤدي إلى الحرب. فمع أن الدين الحق واحد، فالمصالح الدينية المختلفة تتعارض أبداً بعضها مع بعض، ولما كان الولاء الديني قوياً بين الجماهير، فمن الممكن دائماً أن يثير المشاعر.

ولاشك أن أفكار أنطون التي قدمها لمجتمع يقوم على الإيمان ويسيطر عليه الاعتقاد بشمولية الدين وأن الإسلام دين ودنيا، عدت في حينه أفكار ثورية بامتياز. وبقي الفكر العلماني في الوطن العربي في عمومه كما يبدو، امتداداً لأفكار أنطون وغيره من رواد العلمانية كشبلي الشميل الذي يقف عند حدود علمانية القرن الثامن العشر الأوروبي، وبقيت محاولات تطوير العلمانية على الصعيد المفهومي وانطلاقا من تطوراتها الغربية اللاحقة وانطلاقا من حاجات الواقع العربي محدودة. ناهيك عن اخفاق الممارسة العلمانية على يد الأيدولوجيات الشمولية للنخب العربية الحاكمة للدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، الذي كان له دورا في تشويه الفكر العلماني جماهيريا لصالح الأيديولوجيا الأصولية.

موقفنا من التراث....في سعينا لبناء المستقبل

د. حبيب حداد

في خضم الأحداث والتطورات الاستثنائية التي تشهدها مجتمعاتنا العربية اليوم، وخصوصاً تلك التي عايشت انتفاضات الربيع العربي، تبرز مسألة الموقف من التراث وكيفية التعامل معه في مقدمة التحديات الذاتية التي يتوقف على صحة مواجهتها مآل تلك الانتفاضات، وقدرتها على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.

كانت مسالة التعامل مع التراث وإعادة قراءة التاريخ واستخلاص دروس وعبر ماضينا القريب والبعيد أولى المهمات التي طرحت على رواد عصر التنوير والنهضة في نهاية القرن التاسع عشر، وهم يتصدون للإجابة النظرية والعملية على السؤال المركزي : لماذا تخلفنا وتقدم الآخرون ؟

لكن هذه المسألة المحورية وبعد انقضاء كل هذه الحقبة لم تجد حتى اليوم من وجهة نظرنا الحل السليم والناجع، ذلك أن الفكر العربي وفي الصميم منه الوعي السياسي ظل في مساره العام وفي بنيته الأساسية وفي أدائه راكداً ومعطلاً فلم يساير ركب التطور الحضاري الإنساني الشامل، ولم يتح له أن يتسلح بالمنهج العلمي النقدي. هذا الأمر لا ينطبق على الرأي العام الشعبي فحسب، وإنما يشمل أيضا معظم النخب الفكرية والسياسية والإصلاحية العربية التي ألقيت على عاتقها مهمة نقل مجتمعاتها من واقع التخلف والتجزئة والتبعية إلى مستقبل أفضل يضعها في مستوى العصر.

اليوم يواجه الشعب السوري، وبعد أربع سنوات على انطلاقة ثورته، مخاطر تهدد مصيره ووجوده، مخاطر تستهدف دولته ووحدته المجتمعية والجغرافية، بل وحتى هويته الوطنية التي أصبحت هدفاً لتناقضات قاتلة وحملات مسمومة لم يكن يتوقعها حتى أشد المتشائمين بإمكانية نجاح المشروع النهضوي لهذه الأمة.

نعم التراث وكيف نفهمه ونقيّمه، وضرورة التعامل معه بمنطق وقيم العصر، شيء مهم في حياتنا، وفي حاضرنا ومستقبلنا. فإذا كنا اليوم بأجسادنا والظروف من حولنا لا نعيش في الماضي، لكن الماضي يعيش فينا، ويؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في وعينا وفي عاداتنا وتقاليدنا وقيمنا وفي نظرتنا للذات والآخر، فهل يمكن لأحد منا أن ينكر أن الموقف من التراث ومن الماضي ما يزال العامل الأكثر تأثيراً في افتقاد القوى الوطنية والديمقراطية السورية و قوى الحراك الثوري إلى رؤية استراتيجية واضحة وموحدة تحدد مهمات مرحلة الانتقال، وماهية أية دولة يتطلع السوريون لبنائها والتي تجسد إرادتهم وجدارتهم في حياة الحرية والكرامة والتقدم؟.

هل يجوز لنا أن نظل نردد أن الحركات الجهادية الإرهابية على مختلف هوياتها وتشكيلاتها كانت نبتا غريبا عن مجتمعاتنا التي عاشت طوال قرون واقع الفقر والظلم والاستبداد والتخلف الثقافي والفكري والتي لم تشهد حتى اليوم أية مراجعة جادة للتراث ولا حركة إصلاح ديني تعيد للدين دوره الحقيقي في المجتمع فتحرر الدين من استغلال السياسة وتحرر السياسة من استغلال رجال الدين. بل هل يمكن لنا أن نقنع أنفسنا وشعبنا والرأي العام العالمي بأن مواقف وممارسات العديد من قوى المعارضة السورية في الخارج لم تسهم بدورها في توفير المناخات الملائمة لهذه الحركات الإرهابية كي يستفحل امرها وتصل إلى الحال التي هي عليه الآن، حيث أصبحت تمثل خطراً داهما على شعوب المنطقة وعلى أمن العالم كله؟.

لقد أجهضت مسيرة الإصلاح والنهضة في الدول العربية حتى بعد أن تخلصت من السيطرة الاستعمارية المباشرة، ووصول العديد من فصائل حركات التحرر العربية إلى السلطة طوال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي في كل من مصر وسورية والجزائر والعراق واليمن الجنوبي. تلك المرحلة التي شهدت بدورها انطلاقة الثورة الفلسطينية، لكن تلك التجارب الوطنية لم تستطع استكمال مسيرتها التحررية، وأخفقت نتيجة عوامل وأسباب خارجية وداخلية، وفي مقدمتها بنيتها الفكرية والطبقية ومستوى الوعي الذي تسلحت به، والذي لم يستطع أن يكون الأداة المؤهلة للتعامل بنجاح مع ثلاثة قضايا مركزية بالنسبة لتحرر وتقدم كل شعب في عصرنا، وهي الموقف من التراث، والموقف من دمقرطة المجتمع، والموقف من علاقتها بالعالم والقيم الكونية والإنسانية المشتركة.

وكما هو معروف ومتوقع فقد أجهضت تلك التجارب بفعل أجنحة وفئات انقلابية مرتدة من داخلها. ونحن هنا إذ نركز على أهمية وأسبقية الوعي والتطور الفكري في مجتمعاتنا لقيادة عملية التطور فذلك راجع لاتفاقنا مع علماء الاجتماع السياسي الذين يرون أن الإنتاج الفكري في المجتمعات الأوربية في العصر الحديث جاء نتيجة ومرافقا للتطور الطبقي في المجتمع ، أما في بلدان الشرق، فقد ساد نمط الإنتاج الآسيوي، وفي مجتمعاتنا المتخلفة والمتداخلة وغير المتمايزة في بنيتها وفي تخومها الطبقية ، وحيث ماتزال تسود الروابط ما قبل الوطنية، فإن الإنتاج الفكري والوعي السياسي المطلوب لقيادة عملية التحرر لا بد أن يكون سابقا للتطور الطبقي للمجتمع، وخاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلومات التي كانت أهم منجزات عصر العولمة.

اذا ما استعرضنا مسيرة التحرر التي قطعتها البلدان العربية منذ مطلع القرن الماضي وحتى اليوم نجد في سياقها ثلاثة مناهج ،أو على الأصح ثلاث رؤى ونظرات تباينت في طريقة قراءة التراث وفهمه وفي كيفية التعامل معه وهي بإيجاز:

الأولى–

النظرة الماضوية التقديسية التي ماتزال تهيمن على القطاع الأوسع من الأوساط الشعبية، بل ولنصارح أنفسنا بأن هذه النظرة ماتزال تطبع المسار العام للثقافة العربية الراهنة. هذه النظرة تجعل من الماضي صنماً يعبد. وترى أن مجد هذه الأمة بتمامه وكماله قد تحقق منذ أربعة عشر قرناً، وأن مستقبلنا هو العودة إلى ذاك العصر الذهبي، إلى المجد التليد الذي لن يستعاد ويسترجع إلا بإقامة دولة الخلافة. أصحاب هذه النظرة يرون أن أصالتنا، وبالتالي خصوصيتنا، هي سمة جوهرية وثابتة لنا لا تتغير مطلقاً، وينبغي أن تصان من أي تحريف أو تزييف.

ثانيا– نظرة القطيعة الكلية والنهائية مع التراث، وتدعو إلى القطيعة مع هذا الماضي، باعتباره أصبح عقبة كأداء في طريق تقدمنا وولوجنا عصر الحداثة، ولأن الانشغال الدائم به يضعنا في غربة وعزلة تامة عن ركب التطور العالمي، لذا يتوجب علينا أن نطوي سجلات هذا الماضي بكل ما فيها من إيجابيات ومن سلبيات، ونضعها في المتاحف. واجبنا أن ننعتق من أغلال هذا الماضي ونتجاوزه فكريا وماديا ونبدأ مرحلة جديدة في حياة شعوبنا، فالحضارة العالمية الراهنة هي حضارة انسانية ساهمت فيها أمم وحضارات عديدة سابقة، كما أن منجزاتها المادية والعلمية والثقافية والروحية هي لفائدة وخير جميع الشعوب .

ثالثا– النظرة التوفيقية التي تحاول أن تستند في منطلقاتها ورؤيتها لبناء المستقبل بين استرجاع حصائل وقيم التراث وبين منجزات وقيم حضارة عصرنا الراهن، أي بين ما يسمونه الجمع بين الأصالة والمعاصرة. وهي عملية إذا تجاوزنا من الناحية النظرية طابعها التلفيقي الذي يرى في الأصالة والمعاصرة كيانين منفصلين ومستقلين في الزمان والمكان، فقد ثبت فشل هذه النظرة في الواقع العملي، والتي تبنتها معظم أحزاب حركة التحرر العربية سواء في المشرق أم في المغرب.

لا يزال الموقف الصحيح من التعامل مع التراث يمثل مهمة مركزية وراهنة، بل وملحة أمام نخبنا الفكرية والسياسية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات التي شهدت انتفاضات الربيع العربي، إذ لا يمكن لها أن تنجح في بناء دول ديمقراطية حديثة، وهي بلا شك سيرورة طويلة تعترضها الصعوبات والتحديات، إلا إذا تسلحت بالمنهج العلمي في عملية التحول والتغيير، وآمنت بأن الدولة المدنية الحديثة، وإن تباينت أشكالها المؤسسية المرحلية، فإن مقوماتها الأساسية واحدة ومتكاملة، وهي الديمقراطية والعقلانية والعلمانية.

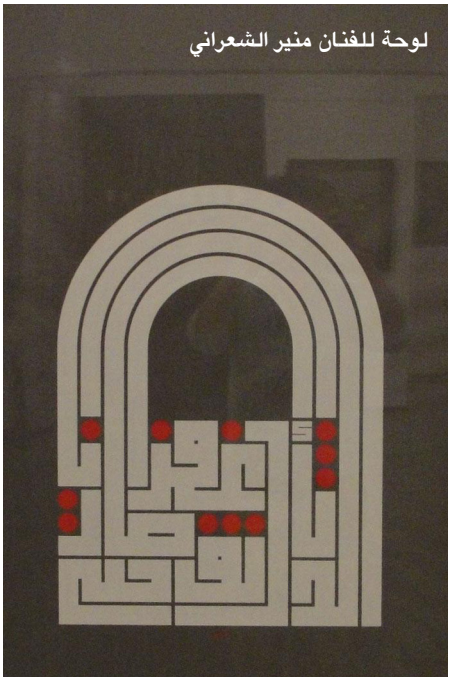
لوحة للفنان منير الشعراني

على ضوء هذه النظرة العلمية التي ترى في الماضي والحاضر والمستقبل كياناً متصلا وصيرورة مستمرة فإنها تمكننا أن نعالج موضوع التراث بنفس المنهجية التي اتبعتها دول العالم المتحضرة: علينا أن نعيد قراءة التاريخ وفي القلب منه التراث وتقييمه وفق مقاييس وقيم عصره، وعلينا أن نتعامل مع التراث وفق مقاييس وقيم عصرنا، بحيث تكون حصيلة وهدف هذه المراجعة تنمية قدرات شعبنا الذاتية في معركته الكبرى من أجل التجدد والتقدم الحضاري .

ليست هناك إذن جهة ما يحق لها الادعاء أنها الوارث الوحيد والأمين للتراث، وأنها هي وحدها من يمثل الإسلام، أو أي مذهب من مذاهبه، وهذا الأمر ينطبق على المسيحية المشرقية والديانات والمذاهب الأخرى في المنطقة، فالتراث هو ملك الأمة كلها، ومسؤولية قوى المجتمع أن تتعامل معه بالطريقة التي تكفل أن يكون حافزا في مسيرة التقدم والازدهار. أما بشأن مفهوم الخصوصية بالنسبة لأي شعب أو أمة، والتي كان الفكر القومي التقليدي يلتقي في الموقف منها مع الفكر الأصولي الديني، فهي ليست سمة ثابتة وقارة، لكنها صيرورة تاريخية تتطور باستمرار، وتخضع لكل الإضافات والتعديلات، أي أنها تكتسب ميزات وعناصر جديدة، وتطرح بعضها في سياق التطور الخاص بتلك المجتمعات البشرية ،وفي مجرى التطور الإنساني الأشمل. خصوصيتنا إذن، وبالتالي أصالتنا، ليست كياناً جوهرياً مطلقا ونهائياً، بل هي مشروع مفتوح دائما على المستقبل، ومتجدد بقدر ما يكتسب من خبرات وإنجازات، وبقدر ما يتفاعل ويتبادل التأثر والتأثير مع الكل الحضاري الإنساني، وهي لا يمكن أن تقوم لي أساس مطلقات ماضوية ثابتة، لأنها في هذه الحالة، بدل أن تكون عنصرا حيا وفاعلا في وعينا الجماعي والفردي، فإنها تصبح كابحاً في طريق تطورنا، وقيداً يكرس تخلفنا وانغلاقا مستديما على الذات.

والخلاصة، فإننا نتطلع إلى العيش في عالم واحد يتكامل في حضارة واحدة وقيم انسانية مشتركة، وتغنيه في الوقت نفسه ثقافات حية متجددة، تعبر عن خصوصيات شعوبها ومجتمعاتها .

المكان العربي وتفاعلاته في القرن العشرين

(٢) - أصول التجزؤ العربي

د. عبدالله تركماني *

الدارس للتاريخ العربي يلاحظ أنّ العالم العربي كان يسير نحو التفكك منذ القرن العاشر الميلادي تقريباً، حتى في ظل الإمبراطورية العثمانية، التي يمكن القول إنها لعبت دوراً مزدوجاً، موحِّداً ومجزِّئاً في الوقت نفسه، حيث ضمت أراضي السلطنة سلطة سياسية واحدة، لكنها قامت على أساس نمط من الإقطاع، يدعم التجزئة والتفتيت. ولكن لا بد من القول إنّ التجزئة العربية قد اتخذت شكلاً محدداً في ظل السيطرة الاستعمارية.

لقد كانت التجزئة، قبل الاستعمار، تتصل بأسلوب إنتاج الاقتصاد الطبيعي أو شبه الطبيعي وعلاقات إنتاج بدائية. وأصبحت بعد الاستعمار ترتبط، بالدرجة الأولى وعلى نحو متزايد، بعلاقات عصر الإمبريالية – العلاقات الخارجية للدول العربية والعلاقات الداخلية التي أنشأتها الإمبريالية داخل كل قطر عربي – واتخذ البنيان الاقتصادي والاجتماعي السابق والمتحول مكانه في إطار هذه العلاقات.

لقد تكونت بنية العالم العربي المعاصر خلال ثلاث مراحل: المرحلة العثمانية، ومرحلة الاستعمار الغربي، ومرحلة العهد الاستقلالي. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ الاستقلال الوطني في العديد من الأقطار العربية لم يكن، في حقيقته، أكثر من تسوية وسطية قبل فيها المستعمِر بمنح الأقطار العربية استقلالها السياسي، مقابل تنازلات القيادات الوطنية عن مطلبها في الوحدة مع أقطار أخرى. ولا يستطيع أحد الادعاء أنّ التجزئة وحدودها المرسومة وفق مبدأ تقاسم النفوذ من جهة، وضمانات تعميق التجزئة بالنزاعات المحلية والداخلية القطرية ولجم إمكانات الوحدة والتقدم من جهة ثانية، وحدود المصالح الإمبريالية ومصالح الفئات المرتبطة بها عضوياً من جهة ثالثة.

إذن من المؤكد أنّ التجزئة العربية هي نتاج فعل خارجي، يعبرّ عن ويعكس الضرورة الخارجية، وما كان له أن يتحقق على هذا النحو لولا هشاشة وفوات البنية الداخلية، الناجمين عن الضرورة الداخلية، فالعامل الداخلي هو الحاسم في التقدم وفي التراجع على السواء.

ففي المشرق ووادي النيل والمغرب «حيث كان هدف الاحتلال هو الحصول على المواد الخام الرخيصة، واحتكار الأسواق لبضائعها المصنعة، أدخلت القوى الأوروبية المحتلة الكثير من التغيرّات على نظام الإدارة الحكومية، والشؤون المالية، والضرائب، والنقل والمواصلات، وتطوير وسائل الري والزراعة الحديثة وتنظيم وتقنين الملكية الفردية. وقد أفادت هذه التطويرات فئات معينة من أهالي البلاد بالطبع. كما أنها تركت بنية أساسية لا بأس بها، بدأت بها معظم الأقطار العربية دولها الوطنية بعد الاستقلال».

وقد كان ثمن الجانب الإيجابي من هذه التغيرّات فادحاً، حيث كانت معظم التطويرات انتقائية، مما يخدم المصالح المباشرة للمحتل الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك أقاليم جُزِّئتْ بشكل تعسفي صارخ. وكان إقليم المشرق العربي أكبر ضحية لهذا النوع من التشويه، فقد اصطُنعت فيه خمسة أقطار: العراق، وسورية، ولبنان، وفلسطين، والأردن.

إنّ اعتبار العامل الخارجي رئيسياً في التجزئة العربية لا ينفي الدور الحاسم للعامل الداخلي، خاصة دور سلطة الدولة الوطنية، وضمن هذه الرؤية يمكن تتبع نشوء وتطور هذه الدول خلال مرحلتين رئيسيتين:

(أ)– المرحلة الكولونيالية، إذ كانت تعني الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والسياسية المباشرة، لكنّ التطورات الدولية، وبالأخص منها ظهور الاتحاد السوفياتي، وبروز الأنموذج الأمريكي الذي لم يمتلك مستعمرات – في ذلك الوقت – وإشعاع مبادئ الرئيس ويلسون حول حق تقرير المصير، إضافة إلى تنامي فعالية الوعي الوطني، ساهمت جميعها في تسريع الانتقال من صيغة الانتداب إلى منح الاستقلال الوطني بتدرج. الأمر الذي أدى إلى نشوء شكل من أشكال الاستقلال الوطني، المرتبط بمعاهدات واتفاقيات ثنائية، ترتكز على المساواة الشكلية والشراكة الإسمية المتبادلة، ولكنه حمل مضامين إيجابية تمثلت في تبلور وتشكّل الهوية الوطنية.

(ب)– مرحلة التحرر والسيادة الوطنية، حيث ساعدت التطورات الدولية اللاحقة، بعد الحرب العالمية الثانية وتصاعد حركات التحرر الوطني، على تعزيز مكانة السلطات الوطنية، واغتنائها بمحتوى جديد يمكن تلمسه من خلال مؤشرين: الاستقلالية – النسبية – في اتخاذ القرار السياسي، وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. لقد دلت التجربة على أنّ عمليات تأميم المصانع وتحديد سقف الملكية الزراعية، وإن بدت تقدمية من الناحية التاريخية، حيث أوجدت شكلاً من أشكال «رأسمالية الدولة الوطنية»، إلا أنها أدت إلى نتائج عكسية. حيث فُرضت أنظمة حكم الحزب الواحد، وغُيّبت الديمقراطية عن الحياة السياسية، مما أضعف مبدأ السيادة الوطنية الفعلية.

ومرة أخرى، نؤكد أنّ إشكالية التجزئة ليست ناتجة عن العامل الخارجي، الذي أوجدها ودعّمها وأمدّها بكل سبل القوة والاستمرار، فحسب. فهو لا يستطيع دعم وإدامة التجزئة حين لا توجد عوامل داخلية تسمح بذلك. إنّ العامل الخارجي يفعل فعله في ظروف مؤاتية، ولا يستطيع الفعل حينما تكون الظروف الواقعية منافية له، وقادرة على تجاوزه. وعليه، فإنّ تكريس حالة التجزئة العربية لم يكن بفعل خارق قام به الاستعمار، بل أساساً بفعل بنية داخلية مفككة، غير قادرة على التطور، وعاجزة عن إنجاز الاستقلال الحقيقي.

إنّ انهيار السقف القومي لم يؤدِّ إلى « تبرير» الكيانات الوطنية، كما تراءى للبعض، وإنما قاد، وهو يقود في كل لحظة، إلى تدمير الكيان الوطني نفسه لمصلحة كل ما هو محلي وخصوصي، من عناصر عرقية وطائفية ومذهبية وجهوية واجتماعية، وما تستتبع من تعارض ولا تجانس تصل، بفعل الانتشار السريع للخصوصيات الثقافية، إلى حد التناقض، كما في أكثر من حالة من حالات المجتمعات العربية المشرقية حالياً.

* باحث استشاري في «مركز الشرق للبحوث» – دبي